

دراسة تجريبية للاختلافات في درجة
الافصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية

د. يحيى ابو زيد
مدرس المحاسبة
كلية التجارة-جامعة اسيوط

د. كمال الدين مصطفى الدهراوي
استاذ مساعد المحاسبة
كلية التجارة-جامعة الاسكندرية

An Empirical Investigation of Differential Accounting Disclosures Among Kuwaiti Companies

Kamaleldin M. Eldahrawy

**College of Economic and
Administrative Sciences
United Arab Emirates University
Accounting Department
P.o Box 17555 Alain, UAE**

Yehia Abo Zaid

**Faculty of Commerce
Accounting Department
Asyoot, Egypt**

Abstract

Different studies have been conducted to test the differential accounting disclosures among firms in different environments. The results of these studies are not unanimous. Several studies in the united states support the hypothesis that the extent of accounting disclosures varies from company to another according to size, financial leverage, profitability, and other variables stated in the positive accounting research (Holthausen and Leftwich, 1983, Kelly, 1983, Watts and Zimmeman, 1986). The results of similar studies in other environments arrived to different conclusions. Chow and Wong (1987) proved that, in Maxican economy , size is the only significant variable that affects the extent of accounting disclosures among companies.

The current study provides additional evidence on the extent of accounting disclosure in Kuwaiti economy. Contrary to the previous studies in other countries, this study found that small companies provide more accounting disclosures than larger ones. The study, also, found no significant effect of financial leverage and profitability in the extent of disclosures. The study found that there is dfferential accounting disclosures among industries. The study concludes that the results of research in United states may not be generalizable to other economies.

ملخص

Abstract

قامت عدة دراسات تجريبية باختبار الاختلافات فى درجة الافصاح المحاسبى فى عدة دول او اقتصاديات. والنتائج الخاصة بهذه الدراسات متضاربة. فقد ايدت عدة دراسات فى الولايات المتحدة الامريكية الفروض القائلة بان درجة الافصاح المحاسبى تختلف من شركة لآخرى وفقا لحجم الشركة, نسبة الرفع المالى, درجة الربحية للشركة وغيرها من المتغيرات المستقاة من فروض نظرية الوكالة (Holthausen & leftwich, 1983, Kelly, 1983, Watts & Zimmerman, 1986). الا ان النتائج الخاصة ببعض الدراسات المماثلة فى اقتصاديات اخرى وصلت الى نتائج مختلفة. Chow & Wong (1987) مثلا, وجد انه فى الاقتصاد المكسيكى, يعتبر حجم الشركة المتغير الوحيد الذى يؤثر على درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات.

وقد قدمت الدراسة الحالية ادلة تجريبية لاسباب الاختلاف فى درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات الكويتية. فعلى عكس الدراسات السابقة, بينت الدراسة انه ليس هناك فروق جوهرية بين درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات الكويتية. غير ان الدراسة الحالية وجدت اختلافا ذا معنوية احصائية فى درجة الافصاح المحاسبى بين الصناعات الكويتية. فقد وجدت الدراسة ان قطاع الاغذية يقدم اعلى درجة بينما يقدم قطاع البنوك اقل درجة من الافصاح المحاسبى.

٢-هدف البحث:

يهدف البحث الى اختبار الاختلاف فى كمية الافصاح بين الشركات الكويتية والمتغيرات التى تؤدى الى هذا الاختلاف. وقد بينت البحوث الحديثة لنظرية الوكالة ونظرية المؤشرات ان درجة الافصاح المحاسبى تختلف من شركة الى اخرى وفقا لعدة عوامل من اهمها حجم الشركة، نسبة المديونية، حصة الشركة فى السوق وغيرها. فقد وجد (Chow & Wong (1978) مثلا ان هناك ادلة تجريبية على انة فى المكسيك-حيث لا توجد قواعد محاسبية الزامية بنفس الدرجة الموجودة فى الولايات المتحدة الامريكية- فان درجة الافصاح المحاسبى الاختيارى تختلف اختلافا كبيرا بين الشركات. وقد وجد الباحثان ان درجة الافصاح المحاسبى تزيد بزيادة حجم الشركة. كذلك فقد وجد (Cook (1989) ان هناك ارتباطا قويا بين درجة الافصاح المحاسبى وحجم الشركة وكيفية تسجيل الشركة فى سوق راس المال Quotation status. كما وجد (Wong (1988) ان الافصاح الاختيارى عن بيانات التكاليف الجارية^١ فى السويد تعتمد على متغيرات مثل نسب المديونية، حصة الشركة فى السوق، ودرجة تركيز راس المال Capital intensive .

وقد وجد (Thornton (1986) انة فى الاقتصاد الكندى تقوم الشركات بالافصاح اختياريا عن البيانات غير التاريخية على اساس المفاضلة بين التكاليف والمنافع من هذا الافصاح. كذلك فقد بين (Lev & Penman (1990) ان الشركات الامريكية ذات الربحية العالية تقوم بالافصاح عن تنبؤات الادارة اختياريا حتى يتم تمييزها بواسطة المستثمرين عن الشركات ذات الربحية المنخفضة. واخيرا فان (Dhaliwal et. al., (1979) بينوا ان هناك اختلاف فى درجة الافصاح عن البيانات القطاعية بين الشركات الامريكية قبل ان يصبح الافصاح عنها اجباريا بالمعيار رقم ١٤ .

وتهدف الدراسة الحالية الى اختبار الاختلاف فى درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات الكويتية حيث لا يوجد معايير محاسبية ملزمة بدرجة كبيرة وبالتالي يكون هناك فرصة جيدة لدراسة المتغيرات التى تؤثر على درجة الافصاح فى مثل هذه البيئة الاقتصادية

^١ فى الولايات المتحدة الامريكية صدر المعيار رقم ٣٣ والذي يجرى الشركات على الافصاح عن التكاليف الجارية. وقيل اصدار هذا المعيار كانت بعض الشركات تفتضح عن هذه البيانات اختياريا. وقد قامت عدة بحوث باختيار العوامل التى تدفع للشركات الامريكية بالافصاح عن هذه البيانات اختياريا قبل ان تكون ملزمة .

وقد نظم البحث كما يلي، الجزء الثالث يتناول الفروض الخاصة بالبحث والمستقاة من نظرية الوكالة ونظرية المؤشرات. اما الجزء الرابع فيتناول المتغيرات الخاصة بنموذج الدراسة وطريقة جمع البيانات . ويتناول الجزء الخامس النتائج التي توصل اليها البحث. اما الجزء السادس والاخير فيتناول خلاصة البحث.

٣- فروض الدراسة:

تعتبر المنشأة وفقا لنظرية الوكالة سلسلة من التعاقدات بين الاطراف المختلفة. فقد ادى الفصل بين الملكية والادارة فى المنشآت الحديثة الى خلق التعارض فى المصالح بين الملاك (الاصيل) والمديرين (الوكيل). ويفترض ان المديرين يحاولون تعظيم منفعتهم على حساب الملاك. كذلك فان هناك تعارض فى المصالح بين الدائنين (الاصيل) والملاك (الوكيل) حيث يفترض ايضا ان الملاك ممثلين بالادارة يحاولون تعظيم منفعتهم على حساب الدائنين (Fama, 1980, Jensen & Meckling, 1976) وقد افترضت نظرية الوكالة انه كلما زاد التعارض فى المصالح بين الاطراف المختلفة كلما زادت تكاليف الوكالة.

وتحاول الاطراف المختلفة تخفيض تكاليف الوكالة وذلك بالدخول فى اتفاقيات وتعاقدات مثل خطط الخوافز التي بناء عليها يمنح المديرين الخوافز على اساس الربح المحاسبي. وشروط المديونية التي يتفق عليها بين الملاك والدائنين وكذلك قيود التوزيعات التي يضعها الدائنون ايضا للحد من قدرة الادارة على التصرف فى اصول المشروع مما يؤدي الى زيادة درجة المخاطرة للدائنين الخارجية (Morris, 1987).

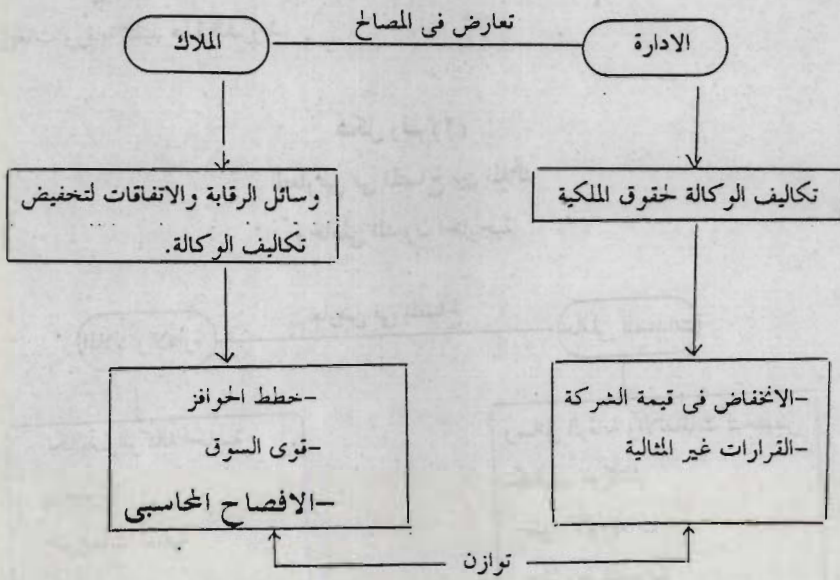
وكما يبدو فى الشكل رقم (١)، فان تكاليف الوكالة الخاصة بالملكية تظهر بسبب التعارض فى المصالح بين الملاك والادارة. فالادارة قد تقوم باتخاذ قرارات ليست فى صالح الملاك تؤدي الى تخفيض قيمة المنشأة وبالتالي انخفاض القيمة السوقية للاسهم^٢. ورغم ان قوى السوق لعمل المديرين تحد من هذه التصرفات من قبل المديرين فان المديرين يدخلون فى اتفاقيات Bonding agreements مع الملاك لضمانتهم بانهم لن يتخذوا من القرارات ما يتعارض مع مصالحهم (اي الملاك) .

^٢نتج هذه القرارات غير السليمة نتيجة مشكلة عدم الامانة عندما تقوم الادارة بتعظيم منفعتها على حساب الشركة واستغلال عدم التماثل فى المعلومات بينها وبين الملاك فى تخفيض الجهد المبذول من جانبهم لتحقيق الموازنات. وكذلك نتيجة المشكلة الخاصة بالاختيار المعاكس عندما يكشف الملاك عدم توافق قدرات المديرين الحقيقية والترفعات الاصيلة.

ومن امثلة هذه الاتفاقات خطط الخوافز Incentives contracts وحقوق شراء الاسهم Stock options plans كما يوظف الملاك نظم للرقابة Monitoring tools للحد من قدرة الادارة على تعظيم منفعتهم على حساب الملاك. وتعتبر التقارير المحاسبية والتي تخضع لفحص ومراجعة مراقب الحسابات المستقل احد وسائل الرقابة هذه^٢. كما يقوم المديرين بالافصاح اختياريا عن المعلومات التي يحتاج اليها الملاك اذا ما توقعوا ان هذا الافصاح سيخفض من تكاليف الوكالة.

شكل رقم (١)

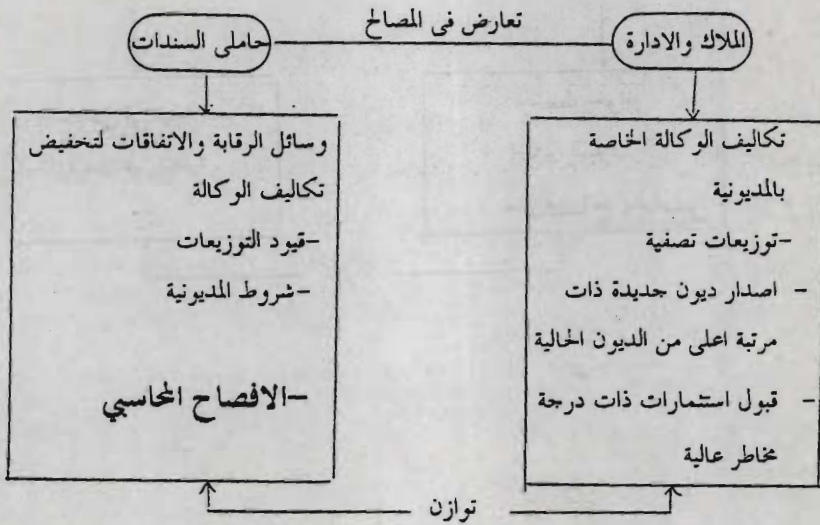
التعارض في المصالح بين الملاك والادارة



^٢ لمزيد من وسائل الرقابة يمكن الرجوع الى (Leftwich et. al. (1981)

كذلك فان التعارض في المصالح بين الدائنين والملاك يؤدي الى ظهور تكاليف وكالة تتمثل في الاعمال التي قد يتخذها الملاك من خلال المديرين لتعظيم منفعة الملاك على حساب الدائنين. وتكاليف الوكالة هذه كما تظهر في الشكل رقم (٢) يمكن ان تخفص بالدخول في تعاقدات تحد من قدرة المديرين والملاك على القيام بهذه الاعمال^١ مثل شروط المديونية وقيود التوزيعات. وبدون هذه التعاقدات فان الدائتون سرفعون من معدل الفائدة على الديون وبالتالي ارتفاع تكلفة المديونية. ويعتبر الانصاح المحاسبي احد الوسائل التي يستخدمها الدائتون لوضع شروط المديونية وقيود التوزيعات ورقابة تنفيذ هذه الشروط.

شكل رقم (٢)
التعارض في المصالح بين الملاك
وحاملي الديون الخارجية

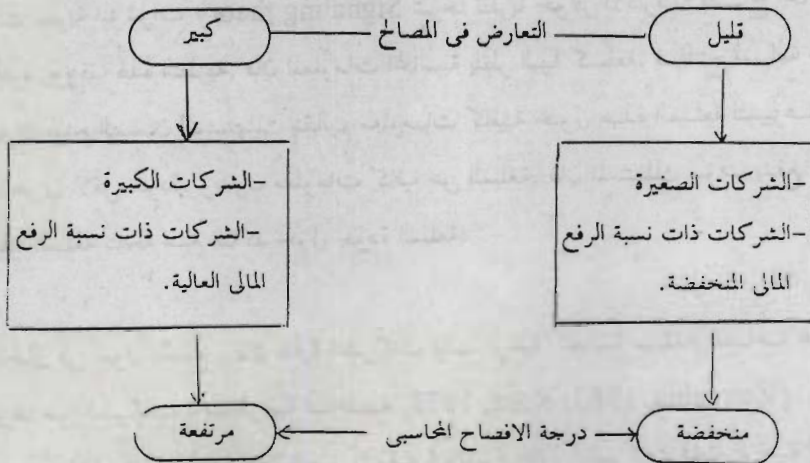


^١ قد تتمثل القرارات التي تتخذها الإدارة في غير صالح الدائنين مثل اجراء توزيعات تصفية (اي بيع الاصول و اجراء توزيعات نقدية) مما يزيد من مخاطر تعرض الشركة للافلاس او اصدار ديون جديدة ذات اولوية عالية عن الديون الحالية وكل ذلك يزيد من درجة المحاضرة

للدیون الحالية وانخفاض قيمتها السوقية (Watts & Zimmerman, 1986)

ونظرا لان نظام التقارير الخارجية والافصاح المحاسبي يعتبر وسيلة فعالة للرقابة وبالتالي تخفيض تكاليف الوكالة فانه من المتوقع ان تزيد درجة الافصاح المحاسبي كلما زادت تكاليف الوكالة. وقد بين (Watts & Zimmerman 1986) وكذلك (Leftwich et. al. 1981) ان تكاليف الوكالة تعتبر دالة متزايدة لحجم الشركة (حجم الاصول) ودرجة الرفع المالي (نسبة المديونية) Financial leverage . وبالتالي وكما يبدو في الشكل رقم (3) فانه من المتوقع ان تزيد درجة الافصاح المحاسبي كلما زاد حجم الشركة وارتفعت نسبة المديونية.*

شكل رقم (3)
العلاقة بين الحجم معدل الرفع المالي
ودرجة الافصاح المحاسبي



* اختبرت بعض البحوث العلاقة بين المتغيرات الخاصة بنظرية الوكالة مثل حجم الشركة ونسبة المديونية والافصاح عن بنود معينة اختاريا مثل التقارير المرحلية وتوقعات الادارة وتكاليف اجارية. ويركز البحث احوال على درجة الافصاح بصفة عامة مشتملة في عدد البند المصحح عنها في القوائم المالية.

والمناقشة السابقة تقود الى الفرضين التاليين:

الفرض الاول:

الشركات الكبيرة تكون اكثر احتمالا لتقديم درجة افصاح محاسبي اكبر من الشركات الصغيرة.

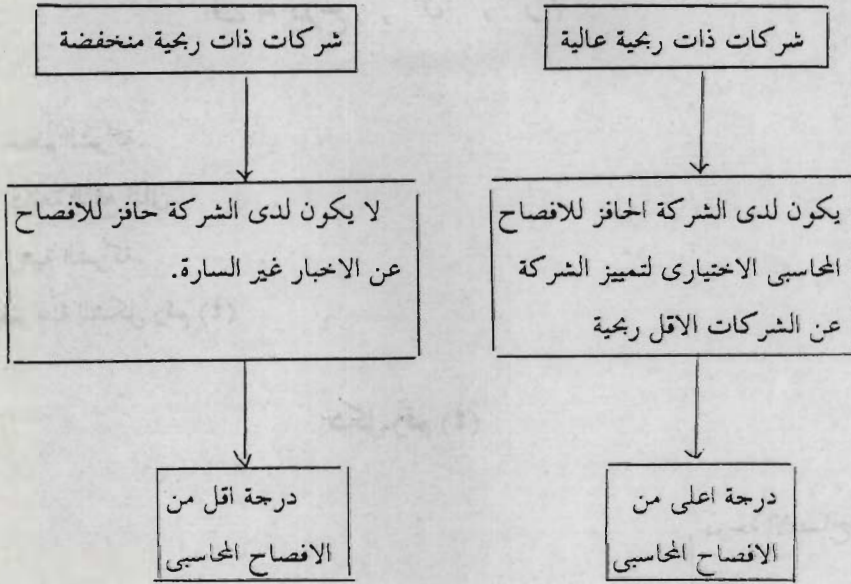
الفرض الثاني:

الشركات ذات نسبة الرفع المالي المرتفعة تكون اكثر احتمالا لتقديم درجة افصاح محاسبي اكبر من تلك الشركات ذات نسبة الرفع المالي المنخفضة.

وقد اوضحت نظرية المؤشرات Signaling theory شرحا نظريا لحواجز الادارة للافصاح المحاسبي من قبل الادارة. ووفقا لهذه النظرية, فان المعلومات المحاسبية ينظر اليها كسلعة. فالمنتج لسلعة عالية الجودة يجب ان يقدم الضمان للمستهلك بتقديم معلومات كافية حول هذه السلعة لتمييزها عن المنتجات الاخرى الاقل جودة. وبدون معلومات كافية عن السلعة, فان المستهلك سوف يدفع سعر منخفض لهذه السلعة نتيجة عدم التأكد حول جودة السلعة.

وكما هو الحال في سوق السلع, فان ادارة الشركات ذات الربحية العالية ستقدم افصاحا محاسبيا كافيا لتمييزها عن الشركات ذات الربحية المنخفضة (Verrecchia, 1983, Ross, 1978).
وكما يبدو من الشكل رقم (4) فانه من المتوقع ان تقوم ادارة الشركات ذات الربحية العالية بالافصاح الكافي عن الاخبار الجيدة التي لديها عن العائد والارباح المستقبلية للمستثمرين والتي تنعكس في شكل زيادة متوقعة في اسعار الاسهم. اما الشركات ذات الربحية المنخفضة فلن يكون لديها الحافز للافصاح عن الاخبار غير الجيدة التي لديها عن الارباح المستقبلية وبالتالي فان تكلفة تجميع البيانات عنها تقع على عاتق المستثمر.

شكل رقم (٤)
العلاقة بين ربحية الشركة ودرجة الافصاح
المحاسبى



وقد بين (1990) Lev & Penman ان ادارة الشركات ذات الربحية العالية تقوم بالافصاح اختياريًا عن تنبؤات الادارة Earnings forecast لتميزها عن الشركات ذات الربحية المنخفضة. وبالتالي فانه يمكن صياغة الفرض الاتي:

الفرض الثالث:

الشركات ذات الربحية العالية تكون اكثر احتمالًا لتقديم درجة من الافصاح المحاسبى اكبر من الشركات ذات الربحية المنخفضة.

والفروض السابقة توضح ان درجة الافصاح المحاسبي ف دالة متزايدة للثلاث متغيرات وهى حجم الشركة, نسبة المديونية (الرفع المالى), ومدى ربحية الشركة. اى:

$$F = (C, N, R)$$

حيث:

ح حجم الشركة.

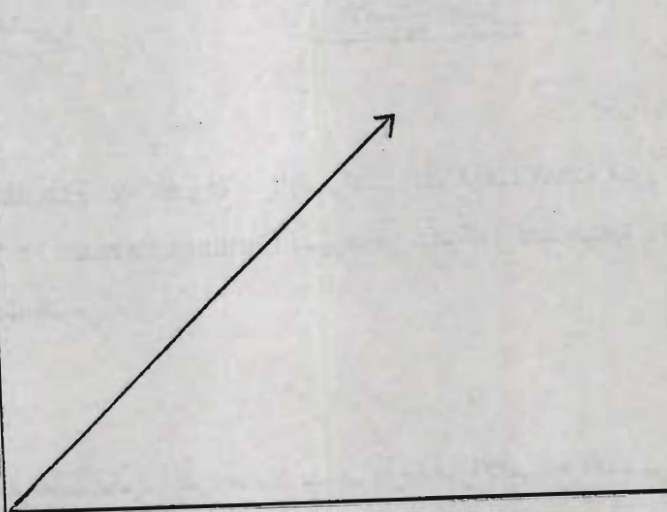
ن درجة الرفع المالى.

ر ربحية الشركة.

وهو ما يعبر عنه الشكل رقم (٤)

شكل رقم (٤)

درجة الافصاح
المحاسبي



حجم الشركة, نسبة الرفع المالى, نسبة الربحية

٤- نموذج الدراسة وجمع البيانات:

لاختبار الفروض السابقة فقد تم تجميع البيانات للـ ٤٥ شركة المسجلة بسوق الكويت للاسهم وذلك من واقع التقارير السنوية المنشورة لهذة الشركات سنة ١٩٨٨. ويمكن التعبير عن نموذج الدراسة كالآتي :

$$ص_1 = د + أ_1 س_1 + أ_2 س_2 + أ_3 س_3$$

حيث :

- ص₁ درجة الافصاح المحاسبي للشركة.
 د مقدار ثابت.
 س₁ حجم الشركة.
 س₂ نسبة الرفع المالي للشركة.
 س₃ نسبة الربحية للشركة مقاسة على اساس معدل العائد على الاصول (ROA)
 أ₁ أ₂ أ₃ معاملات النموذج.

درجة الافصاح المحاسبي:

تم قياس درجة الافصاح المحاسبي لكل شركة من الشركات على خطوتين:
 الخطوة الاولى :

تتمثل في تكوين نموذج او دليل للافصاح Disclosures index والذي يمثل البنود التي يتوقع المستثمرين من الشركات الكويتية الافصاح عنها^١. وقد قسم دليل الافصاح الى ٦ مجموعات كما يلي: (انظر الملحق رقم (١) لبيان البنود المكونة لكل مجموعة من هذه المجموعات)

^١ تم تجميع هذة البيانات قبل الغزو العراقي الغاشم للكويت حيث كان الباحثان معاران لجامعة الكويت وتم استكمال البحث بعد تحرير الكويت.

^٢ تم الاعتماد في تكوين هذا النموذج على المصادر الآتية:

أ- المعايير المحاسبية التي اصدرتها وزارة التجارة الكويتية.

ب- البحوث المتعلقة بالافصاح المحاسبي بواسطة الشركات الكويتية (مطر، ١٩٨٨، العادل والعضمة، ١٩٨٨) وقد تناولت هذة البحوث البنود التي يتوقع مستخدمي القوائم المالية الافصاح عنها بالقوائم المالية للشركات الكويتية.

عدد البنود	المجموعة
١١	١-معلومات عامة
٧٢	٢-قائمة المركز المالي
٢١	٣-قائمة الربح
٩	٤-قائمة حقوق الملكية
١٨	٥-قائمة التغير في المركز المالي
٤٦	٦-السياسات المحاسبية
١٧٧	اجمالي

الخطوة الثانية :

حساب البنود المفصّل عنها بواسطة كل شركة من الشركات من واقع التقرير السنوي لسنة ١٩٨٨ لكل شركة . وبعد حساب البنود المفصّل عنها بواسطة كل شركة تم حساب درجة الافصاح Disclosure score بالمعادلة التالية:

$$\text{ص} = \text{د} / \text{م}$$

حيث:

ص	درجة الافصاح المحاسبي للشركة.
د	عدد البنود المفصّل عنها بواسطة الشركة أ.
م	اخذ الاقصى للبنود المتوقع الافصاح عنها.

وقد تم تعديل اخذ الاقصى لبنود الافصاح (م أ) للاخذ في الاعتبار مواصفات كل قطاع من القطاعات (صبيغة الصناعة). فمثلا، لا يوجد بند المخزون السلعي -وهو البند الشائع وجوده في

المنشآت التجارية- فى قطاع التأمين والبنوك وبالتالي فقد تم استبعاد عدد البنود الخاصة بالمخزون السلمى من الحد الاقصى لبنود الافصاح عند حساب درجة الافصاح للبنوك وشركات التأمين. وحتى لا يتم التحيز ضد الشركات التى لاتفصح عن بنود معينة فقد تم استبعاد كافة النقاط المرتبطة بيند معين من دليل الافصاح اذا لم يتضمن التقرير السنوى للشركة هذا البند.

والجدول رقم (١) يظهر كيفية الوصول الى درجة الافصاح المحاسيبى لكل شركة من الشركات. فاجزاء العلوى من الجدول يظهر البنود التى افصحت عنها كل شركة من الشركات فى كل مجموعة او كل قطاع من القطاعات المكونة لسوق راس المال الكويتى. فالبانك الاول فى قطاع البنوك سجل ٧٣ بندا تم الافصاح عنها مقابل ٧٠ بندا للبنك رقم ٢ وهكذا. كما سجلت شركة التأمين الاولى فى قطاع التأمين ورقمها (٩) ١٢٣ بندا بالمقارنة بشركة التأمين رقم (١٠) والتى سجلت ١٢٢ بندا تم الافصاح عنها وهكذا بالنسبة لكل شركة.

اما اجزاء السفلى من القائمة فيمثل عدد النقاط المطروحة من دليل الافصاح للوصول الى دليل الافصاح المعدل لكل شركة من الشركات. فبالنظر الى قطاع البنوك مثلا , نجد انه قد تم طرح ٧ بنود من دليل الافصاح لكل بنك من البنوك لعدم وجود بنود البضاعة والشهرة فى القوائم المالية لهذه البنوك. كذلك فقد تم خصم ٢١ بند من بنود الارباح والخسائر لتعكس الطبيعة الخاصة بالبنوك فى عدم وجود تفاصيل للارباح والخسائر كما هو الحال فى الشركات الصناعية مثلا. كما تم طرح ١٨ بند خاصة بقائمة التغيرات فى المركز المالى لعدم وجود هذه القائمة ضمن القوائم المالية للبنوك. وهكذا بالنسبة لكل قطاع من القطاعات حيث تم تعديل دليل الافصاح ليعكس الطبيعة الخاصة بالصناعة.

وبقسمة البنود المفصح عنها (أ) على دليل الافصاح المعدل (ب) نصل الى درجة الافصاح Disclosure score لكل شركة من الشركات.

المتغيرات المستقلة:

حجم الشركة (س١):

تم قياس هذا المتغير فى صورة اجمالى الاصول. وحتى يتم عزل اثر الصناعة عن اثر الحجم على درجة الافصاح المحاسيبى فقد تم تعديل حجم الشركة بمتوسط الصناعة التابعة لها.

^٤ رغم اهمية طبيعة الصناعة كمتغير مستقل يؤثر على درجة الافصاح فقد تم عزلة عن متغير الحجم لبيان اثر حجم الشركة على درجة الافصاح مستقلا عن اثر الصناعة. وقد تم اختبار اثر طبيعة الصناعة على درجة الافصاح بطريقتين: الطريقة الاولى هى اختبار One-way-analysis of variance والطريقة الثانية هى طريقة المتغيرات الصورية Dummy variables. وسوف نشرح النتائج فى اجزاء التالى من البحث.

جدول رقم (١)
حساب درجة الإفصاح
الحسابي لكل شركة

البنود								رقم الشركة
٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢	١	البنود
١٠	١٠	١١	١١	١١	١١	١١	١١	الامور العامة (١١)
٣٠	٢٨	٢٨	٣١	٢٩	٢٨	٢٩	٢٨	الميزانية (٧٢)
.	١٢	الأرباح والخسائر (٢١)
٨	٨	٨	٨	٧	٧	٧	٧	توزيع الأرباح (٩)
.	قائمة التغيرات (١٨)
٢٢	٢٨	٢٣	٢٥	٢٨	٢٧	٢٣	٢٧	السندات (٤٦)
٧٠	٩٦	٧٠	٧٥	٧٥	٧٣	٧٠	٧٣	إجمالي البنود
								يطرح من دليل الإفصاح
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	.	للزميلة والتبعية (١٥)
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	لشهر (٥)
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	للبيضاة (٢)
.	للمدينين (٨)
.	توزيع الأرباح (٩)
٢١	.	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	٢١	أرباح وخسائر (٢١)
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	للتغيرات (١٨)
٤٦	٣٥	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٥٢	٤٦	إجمالي
١٢١	١٤٢	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٢١	١٣١	دليل الإفصاح للممثل ب
٥٨	٦٨	٥٨	٦٢	٦٢	٦٠	٥٨	٥٦	درجة الإفصاح (أ/ب)

شركات التأمين				البنود
١٢	١١	١٠	٩	رقم الشركة
١٠	١١	١١	١١	الامور العامة (١١)
٣٦	٤٠	٤٦	٣٨	الميزانية (٧٢)
١١	١٥	١٤	١٦	الأرباح والخسائر (٢١)
٩	٩	٧	٧	توزيع الأرباح (٩)
١٨	١٨	١٨	١٧	قائمة التغيرات (١٨)
٣٢	٤٤	٣٦	٣٤	السندات (٤٦)
١١٦	١٣٧	١٢٢	١٢٣	إجمالي البنود
				يطرح من دليل الإفصاح
.	٢	.	.	للزميلة والتبعية (١٥)
٥	٥	٥	٥	لشهر (٥)
٢	٢	٢	٢	للبيضاة (٢)
.	.	.	.	للمدينين (٨)
.	.	.	.	توزيع الأرباح (٩)
.	.	.	.	أرباح وخسائر (٢١)
.	.	.	.	للتغيرات (١٨)
٧	٩	٧	٧	إجمالي
١٧٠	١٦٨	١٧٠	١٧٠	دليل الإفصاح للممثل ب
٦٨	٨٢	٧٢	٧٢	درجة الإفصاح (أ/ب)

تابع جدول رقم (١)

شركات الاستثمار								البنود
رقم الشركة	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨	١٩	
الامور الممنعة (١١)	١١	١٠	١٠	١٠	١١	١١	١١	١١
تمويلية (٢٢)	٣٢	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣	٣٣
الارباح والخسائر (٢١)	١٧	٢١	١٦	١٥	١٢	١٤	١٦	٢١
توزيع الارباح (٩)	٦	٩	٠	٧	٠	٤	٧	٧
قائمة التغيرات (١٨)	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
تسويات (٤٦)	٣٠	٤٣	٣٣	٣٣	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠
المجملي للبنود	١١٤	١١١	١١٤	١٠٥	١٢٧	١٢٥	١٠١	١٣٥
يخرج من دليل الاصاح								
الزمنية والتبعية (١٥)	٠	٠	٠	١٠	٠	٠	٠	٠
التشريع (٥)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
للصناعة (٢)	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
للمدينين (٨)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
توزيع ارباح (٩)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ارباح وخسائر (٢١)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التغيرات (١٨)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجملي	٧	٧	٣٤	١٧	١١	٧	٧	٧
دليل الاصاح المعدل ب	١٧٠	١٧٠	١٤٣	١٦٠	١٦٦	١٧٠	١٧٠	١٧٠
درجة الاصاح (الف)	٢٧	٢٥	٨٠	٦٦	٧٩	٧٤	٥٩	٧٩

شركات المقترية							
رقم الشركة	٢١	٢٢	٢٣	٢٤	٢٥		
الامور الممنعة (١١)	١٠	١١	١٠	١٠	١١		
تمويلية (٢٢)	٣٤	٣٠	٣٨	٢٣	٢٤		
الارباح والخسائر (٢١)	١٥	١٧	١٩	١٢	١٦		
توزيع الارباح (٩)	٧	٣	٧	٠	٨		
قائمة التغيرات (١٨)	١٨	١٦	١٧	١٧	١٨		
تسويات (٤٦)	٣٨	٤٦	٤٦	٣٠	٣٣		
المجملي للبنود	١١٢	١٢٣	١٢٧	١٢٢	١١٥		
يخرج من دليل الاصاح							
الزمنية والتبعية (١٥)	١٥	٠	٠	١٥	٠		
التشريع (٥)	٠	٠	٠	٠	٠		
للصناعة (٢)	٢	٢	٢	٢	٢		
للمدينين (٨)	٠	٠	٠	٠	٠		
توزيع ارباح (٩)	٠	٠	٠	٠	٠		
ارباح وخسائر (٢١)	٠	٠	٠	٠	٠		
التغيرات (١٨)	٠	٠	٠	٠	٠		
المجملي	٢٢	٧	٧	٣١	٠		
دليل الاصاح المعدل ب	١٥٥	١٧٠	١٧٠	١٤٦	١٧٧		
درجة الاصاح (الف)	٧٢	٧٢	٧٥	٦٣	٦٥		

شركات لصناعية							
رقم الشركة	٢٣	٢٧	٢٨	٢٩	٣٠	٣١	٣٢
الامور الممنعة (١١)	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
تمويلية (٢٢)	٣٣	٢٧	٢٧	٣٣	٣٦	٣٦	٣٣
الارباح والخسائر (٢١)	١٤	١٧	١٨	١٢	١٢	١٣	١٣
توزيع الارباح (٩)	٩	٨	٤	٩	٩	٠	٠
قائمة التغيرات (١٨)	١١	١٧	١٧	١٦	١٣	١٤	١٧
تسويات (٤٦)	٣٨	٣٨	٣٢	٤٦	٣٠	٤١	٣٢
المجملي للبنود	١١٦	١١٧	١٠٩	١٢٧	١١٠	١١٩	١١٥
يخرج من دليل الاصاح							
الزمنية والتبعية (١٥)	١٠	٠	١٥	١٥	١٥	١٥	١٠
التشريع (٥)	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
للصناعة (٢)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
للمدينين (٨)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
توزيع ارباح (٩)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
ارباح وخسائر (٢١)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
التغيرات (١٨)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المجملي	١٥	٥	٢٠	٢٠	٢٠	٢٤	٢٧
دليل الاصاح المعدل ب	١٦٢	١٢٢	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٤٨	١٤٣
درجة الاصاح (الف)	٧٢	٦٨	٦٩	٨١	٧٠	٦٧	٦٣

تابع جدول رقم (١)

قطاع الخدمات								البنود
٤١	٤٠	٣٩	٣٨	٣٧	٣٦	٣٥	٣٤	رقم الشركة
١١	١٠	١١	١٠	١٠	١١	١١	١١	الامور العامة (١١)
٢٩	٢٦	٢٧	٢٤	٣٢	٢١	٢٠	٣٣	للميزانية (٧٢)
٦	١٢	١١	١٥	١٣	١٢	١٧	١٦	الارباح والخسائر (٢١)
٨	٨	٩	٩	٧	٨	.	.	توزيع الارباح (٩)
١٧	١٨	١٨	١٨	١٧	١٣	١٧	١٧	قائمة للتغيرات (١٨)
٤٠	٢٧	٣٠	٣٢	٣٠	٤٠	٢٨	٤٦	للمبيعات (٤٦)
١١١	١٠١	١٠٦	١٠٨	١٠٩	١٠٥	٩٣	١٢٣	اجمالي البنود
								بطرح من دلول الاصاح
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	.	١٥	١٥	للمزيلة والنتيجة (١٥)
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	للسهرة (٥)
.	٢	.	.	للبيضاة (٢)
.	للمدينين (٨)
.	٩	٩	توزيع ارباح (٩)
.	ارباح وخسائر (٢١)
.	للتغيرات (١٨)
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٧	٢٩	٢٩	اجمالي
١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٥٧	١٧٠	١٤٨	١٤٨	دلول الاصاح المعدل ب
٧١	٦٤	٦٨	٦٩	٦٩	٦٢	٦٣	٨٣	درجة الاصاح (أ/ب)

قطاع الاغذية				البنود
٤٥	٤٤	٤٣	٤٢	رقم الشركة
١٠	١١	١١	١١	الامور العامة (١١)
٢٤	٢٤	٣٠	٢٠	للميزانية (٧٢)
١٧	١٥	١٨	١٣	الارباح والخسائر (٢١)
٩	٩	٩	٨	توزيع الارباح (٩)
١٨	١٨	١٨	١٦	قائمة للتغيرات (١٨)
٤٦	٤٦	٤٦	٤٦	للمبيعات (٤٦)
١٣٤	١٣٩	١٣٢	١٣٤	اجمالي البنود
				بطرح من دلول الاصاح
.	١٠	١٠	.	للمزيلة والنتيجة (١٥)
٥	٥	٥	٥	للسهرة (٥)
.	.	.	.	للبيضاة (٢)
.	.	.	.	للمدينين (٨)
.	.	.	.	توزيع ارباح (٩)
.	.	.	.	ارباح وخسائر (٢١)
.	.	.	.	للتغيرات (١٨)
٥	١٥	١٥	٥	اجمالي
١٧٢	١٦٢	١٦٢	١٧٢	دلول الاصاح المعدل ب
٧٨	٨٦	٨١	٧٨	درجة الاصاح (أ/ب)

نسبة الرفع المالي (س٢):

تعتبر نسبة الديون/ اجمالي الاصول النسبة الشائعة للتعبير عن درجة الرفع المالي فى بحوث السوق وراس المال وقد تم استخدام هذه النسبة فى الدراسة الحالية.

درجة ربحية الشركة (س٣):

تم استخدام نسبة العائد على اجمالي الاصول ROA كمقياس لربحية الشركة وتم حساب هذه النسبة كالاتى:

$$\text{العائد على اجمالي الاصول} = \left(\frac{\text{الربح المحاسبي للشركة}}{\text{اجمالي الاصول}} \right)$$

(ملحق رقم ٢ يحتوى على بيانات الدراسة)

٥-تحليل النتائج:

تم استخدام نموذج الانحدار لاختبار فروض البحث. وقد توقعت فروض البحث ان درجة الافصاح المحاسبي تتناسب طرديا مع المتغيرات المستقلة الثلاثة حجم الشركة, نسبة الرفع المالي, ربحية الشركة. ويعنى ذلك ان درجة الافصاح تزيد كلما زاد حجم الشركة وزادت نسبة الرفع المالي وكانت الشركة ذات ربحية عالية. وبالتالي فوفقا لفروض البحث فان معاملات النموذج يتوقع ان تكون موجبة.

والجدول رقم (٢) يظهر الوصف الاحصائي لمتغيرات النموذج الاربعة. ويتبين من الجدول انه رغم اتساع المدى الخاص بالحجم ونسبة الرفع المالي والربحية مما يبين زيادة التباين الخاص ببيضة المتغيرات بين الشركات موضوع الدراسة. فحجم الشركات يتراوح تقريبا بين 23 مليون و3 بليون دينار كويتي كما تتراوح نسبة الرفع المالي بين 3% و 96% اما نسبة العائد على الاصول فتتراوح بين - 39% و 14%. ورغم هذا التباين فى المتغيرات المستقلة فان درجة الافصاح المحاسبي لا تتفاوت كثيرا بين الشركات حيث تراوحت بين 56 و 86 وهو ما يعطى دليلا اوليا على عدم الاختلاف النسبي فى درجة الافصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية.

الجدول رقم (٢)
الوصف الاحصائي للمتغيرات الخاصة
بنموذج الدراسة

المتغير	المتوسط الحسابي	الوسيط	الانحراف المعياري	المدى
حجم الشركة (بالالف)	345243	42180	247675	23635 , 3476218
نسبة الرفع المالي	.4428	.4027	.2929	.0317 , .9598
العائد على الاصول	1.67%	2.73%	9.73%	-39.44% , 13.9%
درجة الافصاح	69.38	68	7.65	56 , 86

ويبين الجدول رقم (٣) نتائج نموذج الانحدار حيث تظهر معاملات النموذج ١١, ٢١, ٣١ كلها سالبة وهو ما يبين ان درجة الافصاح المحاسبي تتناسب عكسيا مع المتغيرات المستقلة الثلاثة وهو عكس ما توقعتة فروض الدراسة. الا ان معامل المتغير الاول س١ (حجم الشركة) هو المتغير

جدول رقم (٣)

نتائج تحليل الانحدار

Adj. R	% المديونية	ROA	الحجم	intercept		المتغيرات المستقلة
24.2	-2.85-	-1.6-	-1.74-	72.4	المعامل	
	-.58	-.15-	-2.5**-	35.5*	t-ratio	

* ذات معنوية احصائية عند 0.01. ** ذات معنوية احصائية عند 0.05.

الوحيد الذي له معنوية احصائية عند مستوى 0.05. وبالتالي يمكن استنتاج ان الشركات الكويتية صغيرة الحجم تقدم درجة اعلى من الافصاح المحاسبي عن الشركات كبيرة الحجم ولكن بدرجة بسيطة جدا تصل الى 1.74 وهو معامل متغير الحجم. وقد يفسر الحافز لدى الشركات الكويتية الصغيرة لتقديم درجة اكبر من الافصاح عن الشركات الكبيرة بان هذه الشركات-الصغيرة-تحاول جذب المستثمرين اليها مما يجعلها تقدم كمية اكبر من المعلومات للمستثمرين.

^١ لتلاي المشكلة الخاصة بال Multicolinearity فقد تم استخدام نموذج الانحدار البسيط وذلك لكل متغير مستقل على حدة ولم يكن هناك اى تغير في النتائج التي تم التوصل اليها بواسطة اسلوب الانحدار المتعدد.

وقد وصل معامل التحديد R^2 لمعادلة الانحدار السابقة الى 24.2% مما يعنى ان حوالى 76% من الاختلافات فى درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات الكويتية لا يمكن تفسيرها بالمتغيرات المستقلة الثلاثة فى المعادلة وهى حجم الشركة, نسبة الرفع المالى, وربحية الشركة. وبالتالي فانه يمكن القول ان هناك اسباب اخرى هى التى تؤدى الى الاختلاف فى درجة الافصاح المحاسبى بدليل ان معامل الجزء الثابت Intercept كبيرا جدا 72.4% وهو ذات معنوية احصائية عند اقل من 0.01.

ونائج البحث السابقة تتفق مع نتائج Chow & Wong (1987) التى بينت انه ليس هناك علاقة ذات معنوية احصائية بين نسبة الرفع المالى ودرجة ربحية الشركة وبين درجة الافصاح المحاسبى. الا ان نفس الدراسة وجدت علاقة ذات معنوية احصائية بين حجم الشركة ودرجة الافصاح المحاسبى. فقد وجد الباحثان ان الشركات الكبيرة فى الاقتصاد المكسيكى تقدم درجة اعلى من الافصاح المحاسبى من تلك الخاصة بالشركات الصغيرة. كما وجد Wong (1988) من ناحية اخرى انه فى نيوزيلاندا تقوم الشركات ذات نسبة الرفع المالى المنخفضة والتى لها حصة كبيرة فى سوق المنتجات بالافصاح المحاسبى عن بيانات التكاليف الجارية اختياريا.

وقد وجد Thornton (1986) انه فى الاقتصاد الكندى هناك اختلافات جوهرية فى درجة الافصاح المحاسبى للتكاليف غير التاريخية بين الشركات الكندية ولكن بسبب اعتبار التكاليف والمنافع من الافصاح وليس بسبب متغيرات الحجم, نسبة المديونية او درجة الربحية.

كما ان Lev & Penman (1990) وجدوا ان الشركات الامريكية ذات الربحية العالية Above average غالبا ما تفصح عن تنبؤات الادارة ليميزها المستثمرين عن الشركات الاخرى.

وعند اختبار اثر طبيعة الصناعة على درجة الافصاح, فقد اظهر التحليل ان هناك علامة قوية وذات معنوية احصائية بين الصناعة التى تنتمى اليها الشركة ودرجة الافصاح المحاسبى الذى تقدمه الشركة. والجدول رقم (4) يظهر نتيجة الاختبار المسمى One-way-analysis of variance والذى يختبر مدى معنوية الاختلاف بين المتوسط الحسابى لدرجة الافصاح لكل صناعة من الصناعات السبع المكونة لسوق الكويت للاسهام.

جدول رقم (٤)

نتائج اختبار One-way-analysis of variance

الصناعة	عدد الشركات	متوسط درجة الافصاح	الانحراف المعياري
البنوك	8	60.25	3.77
التامين	4	73.05	5.97
الاستثمارات	8	71.12	7.92
العقارية	5	69.40	5.13
الصناعية	8	69.75	5.23
الخدمات	8	68.62	5.65
الاغذية	4	80.75	3.77
اجمالي	45		

F 6.27 (ذات معنوية احصائية عند 0.01)

ويتبين من الجدول ان هناك اختلاف جوهري بين المتوسط الحسابي لدرجة الافصاح للشركات المختلفة. فقطاع البنوك يقدم اقل درجة من الافصاح بمتوسط 60.25 بينما تقدم صناعة الاغذية اكبر درجة من الافصاح بمتوسط 80.75 وليس هناك فروق جوهرية بين متوسط درجة الافصاح لبقية الصناعات.

وليبيان الاختلاف النسبي بين القطاعات المختلفة في درجة الافصاح فقد تم تطبيق اسلوب الانحدار بالمتغيرات الاصلية السابقة بعد اضافة متغيرات صورية Dummy variables لكل صناعة من الصناعات . وكما يظهر في الجدول (٥) , فان المتغيرات الاصلية ليس لها اي معنوية احصائية ما عدا المعامل الثابت Intercept الذى بلغ المعامل الخاص به 80.156 وبمعنوية احصائية لاقل من 0.01. مما يظهر ان المتغيرات الثلاثة الحجم, نسبة المديونية, الربحية لا تؤثر على درجة الافصاح الخاص بالشركات. كما يظهر الجدول ان معاملات المتغيرات الصورية كلها لها معنوية احصائية مما يبين ان طبيعة الصناعة لها اثر كبير في تحديد درجة الافصاح .¹⁰

وعند تطبيق نموذج الانحدار للمتغيرات الاصلية والصورية مع استبعاد المعامل الثابت فقد زادت درجة المعنوية الاحصائية لمعاملات المتغيرات الصورية وهو ما يؤكد اهمية معامل الصناعة في تحديد والتنبؤ بدرجة الافصاح المحاسبي للشركات الكويتية.

وقد اتفقت نتائج الانحدار مع المتغيرات الصورية مع نتائج تحليل One-way-analysis of variance فى ان قطاعى التامين والاستثمارات يقدمان اعلى درجة افصاح بينما يقدم قطاع البنوك اقل درجة افصاح. كذلك فقد اظهر الجدول (٥) ان معامل التحديد المعدل Adjusted R² زاد من 24.2 فى النموذج الاول الى 40.2 فى النموذج الثانى مما يدل على ان طبيعة الصناعة تقدم تفسيراً قوياً للاختلاف فى درجة الافصاح بين الشركات (ملحق رقم ٣ يبين كيفية اختبار القوة التفسيرية الاضافية للمتغيرات الصورية.

¹⁰ الاشارة السالبة لمعاملات المتغيرات الصورية تظهر المقدار الواجب طرحه من المعامل الثابت للوصول الى درجة الافصاح للشركة.

وبالتالى كلما زاد ١١٥ المعامل كلما انخفضت درجة الافصاح المتوقعة للشركة.

ويمكن شرح النتائج التي توصل اليها البحث والتي تتعارض مع النتائج التي توصلت اليها بحوث مماثلة في الولايات المتحدة واوروبا والمكسيك بان الاقتصاد الكويتي يختلف كلية عن الاقتصاديات الاخرى التي تم اختبار متغيرات نظرية الوكالة ونظرية المؤشرات فيها. فالاقتصاد الكويتي اقتصاد صغير وبدون ضرائب كما ان معظم الشركات الكويتية تعتبر شركات شبة مقفولة حيث يتركز راس مال الاسهم في ايدى عدد صغير من الملاك مما يجعلها شركات ملاك Owners controlled companies . وفى مثل هذه الظروف فانه لا يوجد تعارض كبير فى المصالح بين الاطراف المختلفة من ملاك ودائنين ومديرين وبالتالي لا يوجد الحافز الذى لدى الشركات فى الاقتصاديات الاخرى للاختلاف فى درجة الافصاح.

ولنتائج البحث دلالات قوية للافصاح المحاسبى فى دولة الكويت. فقد اظهر نموذج الانحدار الاول والثانى جدول (٣) و جدول (٥) ان المعامل الثابت intercept ذا معنوية احصائية عند اقل من 01. وهو ما يؤكد اهمية الافصاح المحاسبى بصفة عامة للشركات الكويتية. بمعنى اخر، فان الشركات الكويتية تولى اهتماما كبيرا للافصاح المحاسبى. كما تبين نتائج البحث انه يجب تفسير النتائج الخاصة بالبحوث التي تجرى فى الدول الصناعية الكبيرة وفى الاقتصاديات ذات اسواق راس المال الكبيرة مثل امريكا واوروبا بشيء من الحذر وعدم تعميمها على الاقتصاديات ذات اسواق راس المال الصغيرة.

جدول رقم (٥)
نتائج الانحدار مع المتغيرات الصورية

P-value	t-ratio	Coefficient	المتغير
.000	24.32	81.156	المعامل الثابت
.693	.40	2.180	نسبة المديونية
.347	-.95	-9.78	الربحية
.337	-.97	-.8385	الحجم
.004	-3.04	-18.858	البنوك *
.087	-1.76	-7.380	التأمين *
.012	-2.64	-10.980	الاستثمار *
.005	-3.01	-12.937	العقارية *
.003	-3.16	-11.727	الصناعية *
.001	-3.47	-12.701	الخدمات *

* المتغيرات الصورية

Adj. R² 40.2%

فالاقتصاد الكويتي يتميز بصغر الحجم وقلة عدد الشركات المسجلة بسوق الاسهم وبالتالي فانه يتميز بمواصفات تختلف عن تلك التي تصف بها الاقتصاديات الرأسمالية الكبيرة. كما ان للبحث دلالة مهمة لعملية وضع المعايير المحاسبية في دولة الكويت حيث يجب اخذ طبيعة الصناعة في الاعتبار عند وضع هذه المعايير وعند تقرير السياسات المحاسبية التي يجب ان تلتزم بها هذه الشركات.

٦- خلاصة البحث:

اختبر البحث الاختلاف في درجة الافصاح المحاسبي بين الشركات الكويتية وفقا لمتغيرات نظريتي الوكالة والمؤشرات والثبات تفرضان ان درجة الافصاح المحاسبي تعتبر دالة مستزايدة لمتغيرات الحجم, نسبة المديونية, ودرجة ربحية الشركة.

وقد استعرضت الدراسة البحوث المماثلة والتي اختبرت الاختلاف في درجة الافصاح المحاسبي بين الشركات في المكسيك ونيوزيلاندا وكندا بالاضافة الى الولايات المتحدة الامريكية وانتهت الى

صياغة فروض الدراسة وفقا للاستعراض النظرى ونتائج البحوث المماثلة فى هذا المجال. وقد قامت الدراسة باختبار فروض البحث باستخدام نموذج الانحدار المتعدد وتبين من النتائج انه ليس هناك فروق جوهرية بين الشركات الكويتية فى درجة الافصاح المحاسبى. كما وجدت الدراسة ان متغيرات نظريتى الوكالة والمؤشرات لاتشرح اسباب الاختلافات فى درجة الافصاح المحاسبى بين الشركات الكويتية. ووجدت الدراسة اخيرا, ان طبيعة الصناعة لها اثر ذات معنوية احصائية فى درجة الافصاح المحاسبى حيث وجدت ان الشركات المتمية الى قطاع الاغذية تقدم اعلى درجة من الافصاح المحاسبى بينما تقدم الشركات المتمية الى قطاع البنوك اقل درجة من الافصاح المحاسبى. وقد بينت الدراسة ان نتائج البحث لها دلالات قوية للافصاح المحاسبى فى دولة الكويت والاقتصاديات المماثلة ومن اهم هذه الدلالات انه يجب الحذر عند تعميم نتائج البحوث التجريبية التى تجرى فى الاقتصاديات الراسمالية الكبيرة كالولايات المتحدة الامريكية. كما يبين البحث انه يجب اخذ طبيعة الصناعة فى الاعتبار عند وضع المعايير المحاسبية وتحديد سياسة الافصاح المحاسبى فى الاقتصاد الكويتى.

ملحق رقم (١)
دليل الافصاح

اولا- الامور العامة (١١ بند)

- ١- اسم الشركة.
- ٢- البلد.
- ٣- اهداف الشركة.
- ٤- تاريخ الميزانية.
- ٥- الفترة التي تغطيها القوائم المالية.
- ٦- العملة المستخدمة في اعداد القوائم.
- ٧- وصف النشاط الرئيسي للشركة.
- ٨- الارقام المقارنة للفترات السابقة.
- ٩- مناقشة نتائج النشاط .
- ١٠ التطور التاريخي للامور المالية.
- ١١- اسماء اعضاء مجلس الادارة.

ثانيا القوائم المالية:

أ- الميزانية: (٧٢ بند)

- ١- الاصول المتداولة:
- ٢- الصندوق
- ٣- حسابات جارية بالبنوك
- ٤- ودائع ثابتة.
- ٥- نقد قابل للاستثمار (ارصدة مجمدة لدى البنوك)
- ٦- استثمارات متداولة.
- ٧- مدينون تجاريون
- ٨ اوراق القبض.

٩-مخصصات

- ١٠ ذمم اعضاء مجلس الادارة.
 ١١ ذمم شركات زميلة.
 ١٢ ,, ,, تابعة.
 ١٣ مصروفات مدفوعة مقدما.
 ١٤ ارصدة مدينة اخرى.
 ١٥ مواد اولية.
 ١٦ بضائع تحت التشغيل
 ١٧ بضائع تامة الصنع
 ١٨ مخصصات بضاعة متقدمة او بطيئة الحركة.

_ مجموع الاصول المتداولة

١٩ الاصول الثابتة:

- ٢٠ الاراضى
 ٢١ المباني
 ٢٢ الالات والمعدات
 ٢٣ الاخرى
 ٢٤ مجمع الاستهلاك
 ٢٥ استثمارات طويلة الاجل
 ٢٦ ,, ,, ,, فى شركات زميلة
 ٢٧ ,, ,, ,, فى شركات تابعة
 ٢٨ ذمم طويلة الاجل عن ديون تجارية
 ٢٩ مخصصات ذمم
 ٣٠ ذمم اعضاء مجلس الادارة طويلة الاجل
 ٣١ ذمم شركات تابعة ,, ,,
 ٣٢ ,, ,, زميلة ,, ,,
 ٣٣ اخرى

- ٣٤ الشهرة
 ٣٥ متجمع اطفاء الشهرة
 ٣٦ براءات الاختراع والعلامات التجارية
 ٣٧ متجمع اطفاء البراءات
 ٣٨ مصاريف التأسيس
 ٣٩ مصاريف اعادة التنظيم
 _ مجموع الاصول الثابتة
 _ مجموع الاصول الثابتة.
 ٤٠ خصوم قصيرة الاجل:
 ٤١ قروض البنوك
 ٤٢ سحب على المكشوف
 ٤٣ جزء متداول من القرض طويل الاجل
 ٤٤ دائنون تجاريون
 ٤٥ قروض من اعضاء مجلس الادارة
 ٤٦ ,, من شركات زميلة
 ٤٧ ,, ,, ,, تابعة.
 ٤٨ ضرائب دخل مستحقة
 ٤٨ توزيعات ارباح مستحقة
 ٤٩ مطلوبات مستحقة
 ٥٠ ارصدة دائنة اخرى
 _ مجموع الخصوم قصيرة الاجل
 ٥١ خصوم اخرى ومخصصات
 ٥٢ مخصصات معاشات

٥٣ خصوم طويلة الاجل:

٥٤	قروض طويلة الاجل بضمان
٥٥	,, ,, ,, بدون ضمان
٥٦	,, ,, ,, من شركات زميلة
٥٧	,, ,, ,, تابعة.
٥٨	مجموع الخصوم طويلة الاجل

_ مجموع الخصوم

٥٩ حقوق المساهمين:

٦٠	راس المال المصرح به.
٦١	,, ,, المصدر
٦٢	راس المال المكتسب فيه
٦٣	القيمة الاسمية للاسهم
٦٤	علاوة الاصدار
٦٥	فائض اعادة التقييم
٦٦	احتياطي قانوني
٦٧	,, عام
٦٨	احتياطيات اخرى
٦٩	ارباح مرحلة
٧٠	اسهم خزانة
٧١	اجمالي حقوق المساهمين
٧٢	حقوق الاقلية
	_ مجموع الخصوم وحقوق المساهمين

ب- قائمة الدخل: (٢١ بند)

- ١- اجمالي المبيعات
- ٢ صافي المبيعات
- ٣ تكلفة المبيعات
- ٤ مجمل الربح
- ٥ مصاريف بيعية وتسويقية
- ٦ اعلان
- ٧ مصاريف عمومية وادارية وتمويلية
- ٨ فوائد مدينة
- ٩- مصاريف البحث والتطوير
- ١٠ استهلاكات
- ١١ مخصصات
- ١٢ ايرادات اخرى
- ١٣ صافي ربح النشاط
- ١٤ فوائد دائنة
- ١٥ عائد استثمارات
- ١٦ ,, ,, في شركات تابعة
- ١٧ ,, ,, زميلة
- ١٨ مصروفات غير عادية
- ١٩ ايرادات غير عادية
- ٢٠ اثر التغيير في الطرق المحاسبية
- ٢١ صافي الربح

ج- قائمة توزيع الارباح (٩ بند)

- ١- صافى الربح
- ٢- الاحتياطي القانوني
- ٣- حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي
- ٤- احتياطي عام
- ٥- ,, نظامي
- ٦ اخرى
- ٧ مكافاة اعضاء مجلس الادارة
- ٨ توزيعات مقترحة
- ٩ ارباح مرحلة

د- قائمة التغيرات فى المركز المالى: (١٨ بند)

- مصادر الاموال
- ١- من العمليات
- ٢- صافى الربح قبل البنود غير العادية
- ٣ البنود غير العادية
- ٤- استهلاكات
- ٥- مخصص مكافاة نهاية الخدمة
- ٦- مصادر اخرى
- ٧ زيادة راس المال
- ٨ بيع استثمارات
- ٩- بيع اصول
- بمجموع المصادر
- ١٠ استخدامات الاموال
- ١١- شراء استثمارات

- ١٢ شراء اصول
- ١٣ تسديد قروض
- ١٤ تخفيض راس المال
- ١٥ توزيعات ارباح
- ١٦ مجموع الاستخدامات
- ١٧ التغير فى راس المال العامل
- ١٨ تفاصيل التغير فى راس المال العامل

ثالثا- السياسات والتقييم: (٤٦ بند)

- (١) العرف المحاسبى المتبع
- (٢) التغير فى الطرق والسياسات المحاسبية
- (٣) ,, ,, التقديرات
- (٤) رهن الاصول
- (٥) الاصول المقدمة كضمان
- (٦) الالتزامات المحتملة
- (٧) اسلوب تحديد مخصص المعاشات
- (٨) المبالغ المخصصة للاستثمارات المستقبلية
- (٩) الاصول المشتراة بالتقسيط او المستأجرة
- (١٠) اسعار السوق للاستثمارات
- (١١) اضافات واستبعادات للاصول الثابتة
- (١٢) ,, ,, للاستثمارات
- (١٣) شروط السداد ومعدل الفائدة للقروض
- (١٤) التكلفة الاستبدالية للاصول
- (١٥) اصول مؤجرة للغير
- (١٦) معاملات الشركة مع الشركات الزميلة والتابعة
- (١٧) الالتزامات المحتملة

- (١٨) طرق الاستهلاك للاصول الملموسة
- (١٩) ,, الاطفاء ,, غير الملموسة
- (٢٠) تقويم البضاعة
- (٢١) طريقة المحاسبة عن الاستثمارات
- (٢٢) طرق ترجمة العملات الاجنبية
- (٢٣) العمر الانتاجي للاصول
- (٢٤) مكاسب او خسائر العمليات الاجنبية
- (٢٥) مبدأ تحقق اليراد
- (٢٦) جدول اعمار الديون
- (٢٧) شروط تحصيل الديون
- (٢٨) عدد الاسهم وانواعها
- (٢٩) عمليات اسهم الخزنة
- (٣٠) توزيعات الاسهم
- (٣١) ربحية السهم
- (٣٢) التقارير القطاعية الانتاجية
- (٣٣) ,, ,, الجغرافية
- (٣٤) تقارير عن اثر التغير في مستويات الاسعار
- (٣٥) القيمة الحالية لاوراق القبض
- (٣٦) المبيعات بالتقسيط
- (٣٧) العقود التجارية طويلة الاجل
- (٣٨) تعديلات السنوات السابقة
- (٣٩) التقارير المرحلية
- (٤٠) رسملة الفوائد
- (٤١) تحليل اليرادات بحسب الانشطة
- (٤٢) معلومات عن المسئولية الاجتماعية
- (٤٣) احصائيات عن اسعار اسهم الشركة

- (٤٤) التوزيعات المقترحة للآرباح
- (٤٥) الاتفاق الراسمى الخالى والمخطط
- (٤٦) الاحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية

ملحق رقم (٢)
البيانات الخاصة بالشركات

اسم شركة	أ.الاصول	أ.مخزون	سالى لربح	درجة الامتصاح
قطاع لبنوك				
١-بنك الكويت الوطني	٣٤٧٢٢١٨	٣٢٢.٦٦٥	٣.٠٤٤٧	٥٦
٢-بنك الخليج	١٨٩٧٣٩٠	١٧٠.٤٤٧	٧٧.٠٣	٥٨
٣-بنك قنطرة الكويت	١٧٨١٧١٩	١٦٣.٣٣٦	٥١٨٥	٦٠
٤-البنك الاهلي الكويتي	١٧٥٧٣٣٣	١٦١١٣١٣	٤٢٧٥	٦٢
٥-بنك الكويت وشرق الاوسط	١٠.٦٢٧.٣	٩٣٥٢٨٥	٦٣١٤	٦٢
٦-بنك برقان	١٢٦٥.٦٣	١١.٣٦٨٨	٦١١٤	٥٨
٧-سيت تمويل الكويت	١.٧٢٨٣٥	١١٢٥٧.٦	٣.٢٣٤	٦٨
٨-بنك معقري الكويت	٥١٤٣٥٦	٤٣٦٩١٥	٥٦٩٠	٥٨
قطاع لتأمين				
٩-الكويت للتأمين	٧١١٣.٠	٩٢١.٠	٥٤٥.٠	٧٢
١٠-الخليج للتأمين	٤.٦٣٩	٤٩٢٣	٢١.٦	٧٢
١١-الاملية للتأمين	٣٥٩٦.٠	١٧٤٥٩	٢١١٨	٨٢
١٢-وربة للتأمين	١٧٦٦٦	٤٣٤٤	١٨٧٩	٦٨
قطاع الاستثمار				
١٣-الكويتية للاستثمار	٣١٢٧١٤	٢٦.٧٦٨	٨١٣٩-	٦٧
١٤-الاستثمارات الخارجية	٦٥٦٦٤.٠	٥٩٢١٣.٠	٢٧٧٩	٦٥
١٥-الدولية الكويتية للاستثمار	١٤٦٩٠.٥	١١٦.٣٢	٥٧٤٨-	٨٠
١٦-التسييلات قنطرية	٧٥١٣٥	٥٦٥٧٩	٣٣٧٣	٦٦
١٧-الاستثمارات مالية دولية	٣٣١٣١	٨٥٣٦	٨٨٣١-	٧٩
١٨-الاستثمارات الوطنية	١٢٧١٩٦	٥٢٤٢٦	١٢٩٥٤	٧٤
١٩-مشروع الكويت الاستثمارية	٦.٩٠٩	١١٢٨	٥٥	٥٩
٢٠-الساحل للتنمية والاستثمار	٦٦.٨١	٣.٧٨٩	١٨.٣	٧٦
قطاع المعترف				
٢١-معترف الكويت	١٢٨.٧٢	٥٣٧٥٤	٤٦	٧٢
٢٢-معترف المتحدة	٩٣.٣٣	٣٧٧٥٤	٣٦٦٨٩-	٧٢
٢٣-الوطنية معقري	٦٢٣٤٩	٢١٦٥	٢٨٧٤	٧٥
٢٤-لمصحية معقري	٤.٥٦٩	٢.٨٠٥	٥٢٦-	٦٣
٢٥-الوزارة للكويت الاستثمارية	٨١١٨٢	١٩٣١٢	١٥١٣	٦٥
قطاع صناعي				
٢٦-الصناعات الوطنية	١.٠٢.٢٢	٢٥٧٢٧	٨٥٨١	٧٢
٢٧-الانابيب المعدنية	٣٦١٤٦	١٥.١.٠	١٢١٧	٦٨
٢٨-اسمنت الكويت	٤٣٩٠.٣	١٥٢٣١	٧٥	٦٩
٢٩-صناعات تبريد	١٩٢٣١	٧٧٤٥	١٨.١	٨١
٣٠-الخليج للكابلات الكهربائية	٤١٩٦٥	٩١٣٤	٥٥٤٨	٧٠
٣١-الصناعات الدولية	١٧١١١	١.١٤٤	٢.٦٥-	٦٧
٣٢-تصالح السفن	١٨٨٨٢	٥٩٨.٠	١٢٩٢-	٦٣
٣٣-الخدمات البحرية	٢٨.٢٠	٤٥٦٨	٣.٨٤	٦٨
قطاع الخدمات				
٣٤-لنقل لبري	٥٢٩٤	١٣٦٣	٧٩.-	٨٣
٣٥-تأمين الكويتية	١٦١٥٥	٤٣.٠	٥٦١	٦٣
٣٦-لنقل الكويتية	٩١٧٤	٢٤٤٤	٣٤.٠	٦٢
٣٧-لمخزن قعمومية	٣٦٩٢٣	٧٨٨٢	٣٨٥	٦٩
٣٨-مجمعات الاسواق	١٤٢٣٨	٢٥١٣	٧٣.٠	٦٩
٣٩-لتهرف منتقلة	٤٢١٨٠	١١١٣٤	٤٩٧١	٦٨
٤٠-لمصنفت الالكترونية	٦٧٥٨	٧٨٥	٣.٢	٦٤
٤١-شركة لمرقن قعمومية	٢٣٦٥	١١٦٦	٣٢٩	٧١
قطاع الاغذية				
٤٢-تقل وتجارة لمرقن	٤٢.٢٢	٥٤٤٨	١٧٥٦	٧٨
٤٣-الاسماك الكويتية لمتحدة	١.٧٢١	١٨٣٧	١٣٣٣	٨١
٤٤-لتمتحدة للدرجن	١٧١١٨	٢٤١٣	١٨٥١	٨٦
٤٥-الكويتية للاغذية	٤.٣٦٦	١٨٤٥١	٢٧.٠	٧٨

ملحق رقم (٣)

اختبار القوة التفسيرية الاضافية للمتغيرات الصورية

ليبيان القوة التفسيرية الاضافية للمتغيرات الصورية التي تمثل نوع الصناعة التي تنتمي اليها كل شركة من الشركات, فقد تم اجراء اختبار F-test وذلك عن طريق تطبيق اسلوب الانحدار المتعدد لنموذجين:

النموذج الاول: هو النموذج الاصلى الذى تم اجراؤه بالمتغيرات المستقلة السابقة دون ادخال المتغيرات الصورية فى النموذج وسمى النموذج المخفض

$$\text{Reduced model(R)} \quad Y = Xb + e$$

النموذج الثانى: وهو النموذج الذى يحتوى (بالاضافة الى المتغيرات السابقة) المتغيرات الصورية التى تمثل الصناعات المختلفة المكونة للاقتصاد الكويتى وسمى النموذج الكامل

$$\text{Full model(F)} \quad Y = Xb + \text{dummies} + e$$

ولاييجاد قيمة F تم استخدام المعادلة الاتية:

$$F = \frac{(SSE_r - SSE_f) / (DFE_r - DFE_f)}{SSE_f / DFE_f}$$

$$= \frac{(1818.83 - 1225.76)}{(41 - 35) - (1225.76 / 35)} = 2.8225$$

وقد بلغت (P-value) 0.024. مما يؤكد ان هناك تأثيرا ذا معنوية احصائية لنوع الصناعة على درجة الافصاح المحاسبى. وبالتالي يمكن القول ان درجة الافصاح المحاسبى لكل شركة تتوقف على الصناعة التي تنتمي اليها. اى ان نوع الصناعة يشرح معظم الاختلافات فى درجة الافصاح بين الشركات.

ملاحظة:

SSE مجموع مربعات الخطأ

DFE درجات حرية الخطأ

References:

Beaver, W. , The information content of annual earnings announcements, *Journal of Accounting Research*, Supplement, 1968, PP, 67-92.

Chow, C. and Wong, A., Voluntary financial disclosure by Mexican companies, *The Accounting Review*, July, 1987, PP. 553-541.

Cook E., An empirical study of financial disclosure by Swedish companies (New York: Farlan Publishing, 1989).

Dhaliwal, D., Salamon, G. and Smith, E., The effect of owner versus management control on the choice of accounting methods, *Journal of Accounting and Economics*, July, 1982, PP. 41-53.

Elazma, M. and Aladly, Y., Some aspects of accounting measurement and disclosure of Kuwaiti financial companies, *Journal of Gulf Studies*, 1988, PP. 57-104. (In Arabic language).

Fama, E. , Agency problems and the theory of the firm, *Journal of Political Economy*, April, 1980, PP. 288-307.

Holthausen, r, and Leftwich r., The economic consequences of Accounting choice: Implications of costly contracting and monitoring, *Journal of Accounting and Economics*, August, 1983, PP. 77-117.

Jensen, M. and Meckling W. , Theory of the firm: Management behavior, agency costs, and ownership structure, *Journal of Financial Economics*, October, 1976, PP. 305-360.

Kelly, L. , The development of a positive theory of corporate management's role in financial reporting, *Journal of Accounting Literature*, Spring, 1983, PP. 111-150.

Lev, B. and Penman, S. , Voluntary forecast disclosure, nondisclosure, and stock prices, *Journal of Accounting Research*, Spring, 1990, PP. 49-76.

Matter, M. , Relative importance of accounting information published by Kuwaiti public firms, *Drasat*, 1988, PP. 23-65. (In Arabic language)

Morris, R. , Signaling, agency theory, and accounting policy choice, *Accounting and Business Research*, Winter, 1987, PP. 47-56.

Ross, S. , Disclosure regulation in financial markets, implications of modern financial theory, key issues in financial regulations (New-York: Columbia University Press, 1978).

Thornton, D. , Current cost disclosures and nondisclosures: Theory and Canadian evidence, *Contemporary Accounting Research*, Fall, 1986, PP. 1-34.

Verecchia, R. , Discretionary disclosure, *Journal of Accounting and Economics*, December, 1983, PP. 179-194.

Watts R. and Zimmerman, J. , *Positive Accounting Theory*, (Englewood Cliffs: NJ, 1986).

Wong, J. , Economic incentives for the voluntary disclosure of current cost financial statements, *Journal of Accounting and Economics*, April, 1988, PP. 152-167.